

Distr.
GENERAL

A/RES/50/11
15 November 1995

الجمعية العامة



الدورة الخمسون
البند ١٥٦ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة الى لجنة رئيسية (A/50/L.6/Rev.1 و Rev.1/Add.1 و A/50/L.14)]

١١/٥٠ - تعدد اللغات

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢ (د - ١) المؤرخ ١ شباط/فبراير ١٩٤٦، و ٢٢٤١ باء (د - ٢١) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦، و ٢٢٩٢ (د - ٢٢) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧، و ٢٣٥٩ باء (د - ٢٢) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧، و ٢٤٧٩ (د - ٢٣) و ٢٤٨٠ باء (د - ٢٣) المؤرخين ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨، و ٣١٨٩ (د - ٢٨) و ٣١٩٠ (د - ٢٨) و ٣١٩١ (د - ٢٨) المؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، و ٢٢٤/٤٣ دال المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨،

وإذ تشير أيضا، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة، إلى أن الطابع العالمي الذي تتسم به الأمم المتحدة، ونتيجته الطبيعية المتمثلة في تعدد اللغات، ينطويان، بالنسبة لكل دولة عضو في المنظمة أيا كانت اللغة الرسمية التي تتكلمها، على الحق والواجب بأن تفهم الآخرين ويفهموها،

وإذ تشدد على ضرورة التقيد الدقيق بالقرارات والقواعد التي تحدد الترتيبات اللغوية لمختلف أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها،

وإذ تشير كذلك إلى أن الاسبانية والانكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية هي لغات رسمية ولغات عمل معا في الجمعية العامة ولجانها ولجانها الفرعية^(١) وكذلك في مجلس الأمن^(٢) وإلى أن

- (١) المادة ٥١ من النظام الداخلي للجمعية العامة.
(٢) المادة ٤١ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن.

الاسبانية والانكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية هي اللغات الرسمية والاسبانية والانكليزية والفرنسية هي لغات العمل في المجلس الاقتصادي والاجتماعي^(٣)، وإلى أن الانكليزية والفرنسية هما لغتا العمل في الأمانة العامة^(٤).

وإذ تعرب عن أسفها لعدم استخدام مختلف اللغات الرسمية فضلا عن لغتي العمل في الأمانة العامة على قدم المساواة في الأمم المتحدة، وإذ تأمل أن يكون الموظفون الذين تعينهم المنظمة يتقنون ويستخدمون على الأقل لغة واحدة من اللغات الرسمية الست بالإضافة إلى إحدى لغتي العمل في الأمانة العامة،

وإذ ترى أن الميزانيات المخصصة للترجمة التحريرية وللترجمة الشفوية في هيئات الأمم المتحدة يجب أن تتناسب مع الاحتياجات وألا تخضع للقيود المتعلقة بالميزانية، على نحو ما أشير إلى ذلك في القرار ٢٠٧/٤٢ جيم المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧.

وإذ تلاحظ أن عقد ما يسمى اجتماعات غير رسمية "منخفضة التكلفة" يمس على نحو متزايد بمبدأ المساواة بين اللغات الرسمية،

وإذ تشدد على الحاجة إلى استمرار المنظمة في تشجيع أعضاء البعثات المعتمدة لدى الأمم المتحدة وموظفي الأمانة العامة على تعلم جميع اللغات الرسمية ولغتي العمل في الأمانة العامة،

وإذ تشدد أيضا على أهمية توفير فرص وصول جميع الحكومات وجميع قطاعات المجتمع المدني إلى وثائق الأمم المتحدة ومحفوظاتها ومصارف بياناتها بجميع اللغات الرسمية،

١ - تطلب إلى الأمين العام أن يكفل التنفيذ الدقيق للقرارات التي تحدد الترتيبات اللغوية سواء بالنسبة للغات الرسمية أو لغتي العمل في الأمانة العامة، وتدعو الدول الأعضاء إلى أن تحذو الحذو نفسه؛

٢ - تذكر بأن الأمانة العامة ملزمة، في علاقاتها مع الدول الأعضاء، باستخدام اللغة الرسمية أو لغة العمل التي تطلبها تلك الدول؛

٣ - تطلب أيضا إلى الأمين العام، لدى تعيين موظفي المنظمة، كفالة التقيد الدقيق بأحكام المادة ١٠١ من الميثاق وبالأنظمة التي وضعتها الجمعية العامة عملا بهذه المادة وكفالة أن يكون الموظفون الذين تعينهم مختلف هيئات الأمم المتحدة يتقنون ويستعملون، عند تعيينهم، لغة واحدة على الأقل من لغتي

(٣) المادة ٢٢ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(٤) القرار ٢ (د - ١) المؤرخ ١ شباط/فبراير ١٩٤٦.

العمل في الأمانة العامة أو إحدى لغات العمل المستعملة في إحدى الهيئات الأخرى التابعة للمنظمة بالنسبة للموظفين الذين سيعملون في تلك الهيئة والذين لا تزيد مدة تعيينهم على سنتين، وتطلب إليه أن يكفل إيلاء التشجيع على النحو الواجب لاستعمال أي لغة أخرى من اللغات الرسمية الست وأن يؤخذ ذلك في الاعتبار، ولا سيما عند النظر في الترقيات والانتقال من درجة إلى أخرى، وذلك بهدف ضمان التوازن بين اللغات داخل المنظمة؛

٤ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يكفل، خاصة عند تعيين وترقية موظفي الأمانة العامة، تحقيق المساواة بين لغتي العمل في الأمانة العامة وفي استعمالهما؛

٥ - تشدد على ضرورة التأكد، ولا سيما عن طريق تدريب وتعيين الاختصاصيين، من وجود الموارد اللازمة لضمان ترجمة الوثائق إلى مختلف اللغات الرسمية للأمم المتحدة بشكل ملائم وفي الوقت المناسب؛

٦ - تذكّر بضرورة ضمان التوزيع المتزامن للوثائق الصادرة باللغات الرسمية؛

٧ - تشدد أيضا على ضرورة تأمين الموارد البشرية والمالية الكافية لمواصلة تعليم اللغات الرسمية ولغتي العمل في الأمانة العامة على جميع المستويات؛

٨ - تشدد كذلك على أهمية ضمان أن تتوفر بصورة كافية للمكاتب ومراكز الوثائق التابعة لمختلف الهيئات إمكانية استخدام مصارف البيانات والمنشورات بمختلف اللغات الرسمية؛

٩ - تحث وفود الدول الأعضاء والأمانة العامة على العمل على تجنب عقد اجتماعات غير رسمية بدون ترجمة شفوية؛

١٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم في دروتها الثانية والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، ولا سيما عن استعمال اللغات الرسمية للأمم المتحدة ولغتي العمل في الأمانة العامة.

الجلسة العامة ٤٩

٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥